

## قراءات

هل هي مشكلة الجميع؟  
من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون  
ونهاية الصراع العربي - الإسرائيلي\*

### Everybody's Problem? Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict

Donna Arzt

New York: Council of Foreign  
Relations Books, 1997.

232 pages. \$18.95.

نُشر الكتاب مباشرة بعد استلام الليكود الحكم سنة ١٩٩٦، ويسوده التفاؤل الأولي الذي ولده اتفاقاً أوسلو الأول والثاني. وهدفه وموضوعه الرئيسيان هما تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استثارة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن افتراض المؤلفة الرئيسي هو أن من مصلحة الجميع - إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين - حل هذه المسألة الشائكة بسماحة وبشكل ملائم (ولو كان غير عادل). وتؤلف عناصر الحل صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة. وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ إعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية)، واستيعابهم (في الدول المضيفة حالياً)، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا). وبينما يتوقع من الفلسطينيين أن يسلموا بأن إعادة توطينهم بفلسطين ستكون جزئية ورمزية، فإن على الإسرائيليين أن يتنازلوا عن معارضتهم لحق العودة. لكن هذا التناظر مظهري أكثر مما هو حقيقي.

يعكس منظور المؤلفة، إلى حد ما، التوجهات الحالية في نظرة العرب والفلسطينيين إلى النتائج الناجمة عن الحصول على جنسية في الدول المضيفة. فحتى أوائل الثمانينات، تعود الفلسطينيون أن يساوا بين حصول اللاجئين على حق الجنسية في البلاد المضيفة (مثل سورية، ولبنان، والأردن)، وبين إعادة التوطين - هذا المنظور الذي انعكس في الرفض المثير للسخرية من جانب جميع الدول العربية عملياً، ما عدا

\* المصدر: *Journal of Palestine Studies*, vol. xxviii, no. 2 (Winter 1999), pp. 94-95.

الأردن، لمنح الفلسطينيين حقوق الإقامة تحت مظهر الحفاظ على حقهم في العودة إلى فلسطين. ومع الحرب في لبنان سنة ١٩٨٢، وما تلاها من طرد للفلسطينيين من الكويت وعدد من دول الخليج بعد حرب الخليج خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١، أصبح من الجلي أن تجريد الفلسطينيين المتواصل من حقوقهم كمواطنين لم يضمن حقوقهم السياسية المطلقة، ولم يكن شرطاً لمواصلة التزامهم أيديولوجيا التحرير والعودة.

قد يوافق معظم الفلسطينيين، اليوم، على أنه ريثما تتم التسوية النهائية فيما يتعلق بمطالبات اللاجئين، من الضروري إبرام اتفاقات انتقالية مع الدول المضيفة - وخصوصاً لبنان وسورية ودول الخليج - لحماية وضعهم كمقيمين وكموظفين في مؤسسات تلك الدول. وتعي المؤلفة النقاش الدائر في شأن هذا الأمر، لكن تقديراتها لما يحتمل أن يحدث تبدو أنها تتجاوزه. فبرنامجها ليس برنامجاً لضمان حقوق اللاجئين، لكنه لحل مشكلة وضعهم كلاجئين في إطار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط. لذا تقترح المؤلفة ما يلي:

١- منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة، من جانب السلطة الفلسطينية والدول المضيفة التي قد توافق على منحهم حق المواطنة.

٢- استيعاب إسرائيل لـ ٧٥,٠٠٠ لاجئ، وكذلك لبنان. وتُطرح على عدة دول كوتا "استيعاب" بحسب قدرتها الاستيعابية ومدى جاذبيتها للاجئين. وفي كل الأحوال، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعينة. ويتوقع أن ينتهي المطاف بمعظم اللاجئين إلى السكن في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- تلقي اللاجئين الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات لإعادة تأهيلهم، ومخصصات مالية لمساعدتهم على "تطبيع" حياتهم. وتُعوض الدول المضيفة عن [عبء] استيعابها للاجئين.

٤- تأسيس صندوق تعويض، "في حدود عشرات الملايين من الدولارات الأميركية" (بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة)، لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالأموال المفقودة. وسيسمح طابع هذا الصندوق الجماعي لإسرائيل بالمشاركة في التعويض للاجئين من دون اعترافها بالذنب تجاه وضعهم (وتبدو المؤلفة حريصة على هذه النقطة). ويجمع المال الإسرائيلي، جزئياً، من الأجور المتجمعة من اليهود الذين يحتلون أملاك العرب الغائبين (ص ٩٩).

إن الكثير من بنود اقتراح المؤلفة جريء ومبتكر. فهي تقترح، على سبيل المثال، أن تكون إسرائيل أول من يعيد توطين اللاجئين الفلسطينيين، لأن هذا سيشكل سابقة تقتدي بها الدول العربية لإعادة توطين "لاجئها". وعلى حد تعبيرها، "فقط عندما ترى الدول العربية أن إسرائيل تعترف بحقوق الفلسطينيين في العودة (على الأقل

جزئياً)... ستكون البلاد العربية نفسها مستعدة لمنح الجنسيات ولاستياعاب العدد المحدد لها من اللاجئين بصورة دائمة" (ص ٩٢). كما تقترح، أيضاً، إسكان اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية وغزة في المستعمرات التي سيخليها المستوطنون الذين يمكن نقلهم إلى المناطق الإسرائيلية (ص ٩٨).

إن أطروحة آرتزت هي، في الجوهر، بحث عن حالة سوية لا تعيش إسرائيل في كنفها تحت تهديد "النزعة الانتقامية" أو "التطويق الديموغرافي"، ولا يعيش الفلسطينيون في كنفها في حالة دائمة من الوجود المتنقل، قد يجعلهم كبش فداء عرضة للترحيل أو للطرد في حالة حدوث صراع عربي - عربي أو ركود اقتصادي.

هناك عدة محاذير فيما يتعلق برؤية آرتزت: أولاً، إنها لا تكاد تلمح إلى حقيقة أن الفلسطينيين ما زالوا يسعون، في معظمهم، للعودة إلى وطنهم الأصلي، الذي يبعد في أغلب الحالات بضعة أميال عن مخيماتهم الحالية، بدلاً من استيعابهم في بلد اللجوء. وأتساءل: هل كانت المؤلفة ستعتمد الصيغة نفسها في معالجة الموضوع لو كانت تكتب، مثلاً، عن البوسنة أو كردستان؟ ثانياً، لدى المؤلفة هوس قانوني أنغلو - أميركي بشأن الجنسية بصفتها علاجاً لوضع اللاجئ. فبينما قد يكون هذا العلاج نافعاً لكثيرين من اللاجئين - المهاجرين الذين يسعون لإقامة بأوروبا وأميركا الشمالية اليوم، فهو لا يكاد يصلح بالنسبة إلى معظم دول الشرق الأوسط (وأغلب دول العالم الثالث)، حيث التمييز العرقي والتمييز الإقليمي يلغيان الحقوق الدستورية الممنوحة للجنسية، وخصوصاً في بلاد مثل لبنان والعراق، حيث ما زال ميزان القوى يُضبط ويتنازع بشأنه بناءً على حدود طائفية إلى حد بعيد. فالجنسية تتضمن حقوقاً دستورية معينة كثيراً ما تُخرق نتيجة ممارسات اعتباطية رسمية، غالباً ما تكون خارجة على القانون.

علاوة على ذلك، فمجرد منح اللاجئين في دول عربية مضيضة الجنسية الفلسطينية من دون توفير ضمانات قانونية لحماية حقوقهم في تلك الدول قد يشكل حافزاً للحكومات نافذة الصبر، على الضغط فعلاً على اللاجئين لمغادرة تلك الدول المضيضة؛ ثالثاً، على الرغم من اللغة المتحررة للمؤلفة، والانتقادية في الغالب، فهي تتبنى جدولاً صهيونياً، من حيث الجوهر (لا أستطيع أن أفكر في طريقة لطف لوصفه)، لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - الحل المرتكز، أساساً، على إعادة التوطين والتعويض. فحقيقة أن عرضها يسمح برجوع فلسطيني رمزي إلى إسرائيل لا تغير الحكم، في رأيي، وإنما تطفه.

ففي نهاية الأمر، تتيح اقتراحات آرتزت لإسرائيل الهروب من مواجهة مسؤوليتها التاريخية عن إيجاد مشكلة اللاجئين بلا التزامات. وحتى صندوق التعويض، المقترح هنا، يتوزع بناءً على تسوية عالمية حيث تكون إسرائيل فيه، إلى حد بعيد، مساهماً

## متطوعاً.

إن المشكلة الكبرى بالنسبة إلى هذا النوع من التحليلات هي أن احتمالات التجاوب مع الجواب المعقولة منها ضئيلة. فحكومة إسرائيل الحالية، وعلى الأغلب حتى حكومة "عمل وسط" مستقبلية برئاسة إيهود براك، من غير المتوقع أن تقبل بالركنين الأساسيين لدور إسرائيل في الصفحة: حقوق إقامة لا محدودة بمناطق السلطة الفلسطينية، وعودة عدد لا يستهان به من الفلسطينيين إلى إسرائيل في إطار برنامج لم شمل العائلة.

ومن وجهة نظر الفلسطينيين، يذهب هذا الكتاب إلى ما هو أبعد من الإجماع الغربي - الإسرائيلي السائد فيما يتعلق بمستقبل اللاجئين، ولذا يجب الثناء على المؤلفة لصراحتها. كما أنه يتحدى الكثير من المواقف العربية الرسمية تجاه الوضع القانوني للاجئين في الدول المضيفة (مثلاً اقتراح تقديم جنسية فلسطينية - عربية مزدوجة يعارضه، حالياً، ميثاق الجامعة العربية من دون سبب وجيه). ومع ذلك فإن [الاقتراح] المتكافئ في ظاهره ليس متكافئاً على الإطلاق. فالفلسطينيون يشعرون، في معظمهم، بأنهم قدموا التضحية القصوى بقبولهم بتسوية إقليمية غير متوازنة مع إسرائيل تخولها السيادة على أربعة أخماس البلد. وأن يُطلب منهم أن يقوموا بتنازل آخر عبر التنازل عن حق العودة، بالإضافة إلى القبول بجنسية مقيدة في الجزء الباقي من فلسطين، بلا ضمانات ملائمة لحقوقهم التاريخية، قد يبدو ملائماً سياسياً، لكنه مدان خلقياً، كما أنه (بالنسبة إلى الكثيرين من فلسطينيي الشتات) مرفوض كلياً.

## سليم تماري

أستاذ مشارك في  
علم الاجتماع في جامعة  
بير زيت، ومدير مؤسسة  
الدراسات المقدسية

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>